

**محضر الجلسة رقم 1012****التاريخ:** الثلاثاء 16 من رجب 1436 هـ (05 ماي 2015 م)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وستة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

**المستشار السيد محمد عذاب، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

توصل مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 05 ماي 2015، ويتعلق الأمر بالسادة:

عبد الرحمان أشن، الجيلالي الصبحي، امبارك النفاوي، محمد أمزال، محمد عبده عز الدين، لحبيب لعلج، سعاد لغاري، لحسن بوعود، عياد الطيبي، يحفظه بيمبارك، محمد مفيد، الصخي حبوب، جمال الدين العكروود، عبد الرحيم أوعمر، عبد الرحمن لبدك، عبد الرحيم عثمان، لحسن عباد، عبد الرحيم عماني، المختار صواب، عبد الوهاب بلقيته، محمد الهبطي، محمد نبيه، عزيز مكينف، عبد المالك لعرج، أحمد الإدريسي، حسان البركاني، المصطفى الرداد، لحسن بلبصري، زبيدة بوعياد، عبد الحميد أبرشان، عبد الله المظفار، أحمد التويزي، لحسن بلعقد، فريدة النعيمي، عبد السلام الباكوري، مولاي الحسن الطالب، المكي الحنكوري، عبد القادر قوضاض، محمد العربي بوراس، إسمايل قيوح، عبد الغني مكوي، أحمد حنصالي، نعم ميارة، سيدي محمد أخطور، بنجيد الأمين، عبد العزيز العزاي،

الطيب العلوي الأمين.

وطبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، نحيط المجلس الموقر أن البرلمان بمجلسيه سيعقد جلسة عمومية مشتركة يوم غد الأربعاء 6 ماي 2015 على الساعة العاشرة صباحا، تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2013.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة نظرا لقيامه بمهمة تنفيذيا لتعليمات ملكية سامية، وبمراسلة ثانية من رئيس الفريق الدستوري يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول مشكلة المركب الرياضي مولاي عبد الله إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 5 ماي، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

نشجع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 12 سؤالا، أربعة أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات التربية الوطنية، العدل، وثمانية أسئلة عادية موزعة على قطاعات السكنى، الوظيفة العمومية، التربية الوطنية، العدل، التجارة الخارجية، الشؤون العامة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة حول الدور الآلية للسقوط. الكلمة للفريق الحركي، تفضل.

**المستشار السيد ادريس مروان:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي،

الجميع كي يعرف الإشكالية التي كتحطها الدور الآلية للسقوط في مختلف المدن المغربية وخصوصا القديمة منها. كل سنة نعيش مأساة.

السيد الوزير،

واش خمنتو في الآليات اللي هي خصها تحط باش إن شاء الله السنة المقبلة ما نعيشوش نفس الإشكاليات؟

الإشكالية اللي كتحت للمغاربة هي ذاك المناظر اللي هي تتكون في أوقات صعبة جدا في الشتاء، الليل، وما يصاحب ذلك من مخاطر. اللي تتطلبونه الآن احنا حطينا هاذ السؤال بلعاني في هاذ الوقت هذا، مباشرة من بعد الشتاء وقبل بكثير من الشتاء الحاية إن شاء الله، باش يمكن لنا نحممو بهدوء في الوسائل المصاحبة، فإلى كنا ما غنقدوش نتغلبو على العدد اللي اهضرتو عليه، خصنا وسائل مالية كثيرة، فعلى الأقل أننا نحممو في هاذوك الناس في الوقت اللي توقع شي حادثة تكون المصاحبة موجودة، فين نقلوهم موجود، ماشي عاد ذيك الساعة نبدأو كنعلمو، الطب يكون قريب منهم أيضا.

إذن، مجموعة ديال الأمور تكون مهيأة لأننا ننتظر في مجال آيل للسقوط في كل لحظة أن تكون كارثة، وبالتالي علينا أن نتخذ الإجراءات منذ الآن حتى نتغلب على الأقل على التشرذم اللي كيصبحوا فيه ذوك الناس اللي في ذوك الديور، وكذلك التطبيب دياهم، وكذلك الأموات اللي كيمكن ينتجوا عن ذلك أن تكون الأمور دياهم في احترام وفي تقدير.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل لكم، السيد الوزير، رد عن التعقيب؟

#### السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

طبعا أنا معكم في هذه الإجراءات للمصاحبة، علما بأنه نادرا ما نجد اليوم ضحايا ديال دور اللي سقطت وموجودين في حالة انتقالية، يعني باقي ما لقيناهم فين يسكنوا. مثلا في الدار البيضاء تعلمون بأنه تم إعادة إيواء 4250 أسرة من بعد ما تم الإحصاء ديال الدور الآيلة للسقوط وإفراغ عدد منها، واستعملنا اشوية ديال الضغط لأنه دفاعا أو تباديا لسقوط أرواح ديال مواطنات ومواطنين.

تم إعادة إسكان هؤلاء بالكامل اليوم، تصوروا المجهود بمعنى أنه خصك توجد لهم شقق وفي وقت سريع وكتلجاً للخواص وكتلجاً للشركات العمومية اللي عندها رصيد على هاذ المستوى. وبالتالي، اليوم المجهود يبذل في وقت قصير جدا، لكن مع ذلك يتعين أن يكون هناك احتياطي لمعالجة هاذ النوع من المشاكل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه.. في التسيير الله يخليك، تفضل.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

باش يكون الرأي العام كفو على علم أن اليوم الفريق الاستقلالي عندو سؤال واحد، وحيد، لماذا؟ لأن من حظه أنه تمت برجة ثلاثة أسئلة

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

#### السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال.

سأكون صريح معكم، السيد المستشار، أن لا نعيش في السنة المقبلة أو السنوات التي ستأتي هذا النوع من المشاكل، لا أعتقد أنه يمكن لمسؤول أن يلتزم بذلك، لماذا؟

لأن هناك بيوت ودور تتقدم، والوتيرة التي نساير بها هذا الموضوع هي وتيرة لا بأس بها اليوم، لكن لا يمكن أن نقول بأنه سنتغلب على كل ما هو موجود.

سبق لي أن قلت بأنه الأمر يتطلب اليوم، أولا، إمكانيات مالية تتجاوز 7 حتى 10 المليار ديال درهم حسب المعطيات الموجودة اليوم، وعلما بأنه هناك برامج كبيرة تم على سبيل المثال فاس أو الدار البيضاء أو ما تبقى من 31 نسيج عتيق، إضافة إلى القصور والقصبات، لكن ليس كل البنائيات التي تهدد بالانهيار اليوم هي معنية بأشغال الترميم أو بإعادة إيواء أو إسكان الأسر.

هناك كما في علمكم 43 ألف وحدة اللي تم إحصاؤها هاذي عامين من قبل وزارة الداخلية على إثر السقوط اللي وقع في الدار البيضاء، من هاذ 43 ألف ما يزيد على النصف هو الآن مغطى باتفاقيات، بمعنى أن الأشغال سارية، وما تبقى سنسعى إلى أنه يتغطى في غضون هذه السنة، لكن مع ذلك الأشغال عاد توابك هذا الواقع اللي هو واقع صعب وصعب جدا، لكن هناك تقدم الآن كبير، وعدد من المدن تعرف وتيرة لا بأس بها ديال تقدم الأشغال.

الآليات الإضافية هي ما نحن بصدد إخراجها في الأسابيع القليلة المقبلة، غنعرضو على مجلس الحكومة قانون للأنسجة العتيقة من أجل تسهيل التدخل خاصة على المستوى القانوني، ثم إحداث وكالة خاصة بمعالجة الأنسجة العتيقة والتجديد الحضري، كل ذلك سيتم في الأسابيع القليلة المقبلة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وبعض المدن الأخرى التي توجد في شمال الأقاليم الجنوبية، طرفاية، طانطان، كلميم، أسا الزاك، إلى غير ذلك، التجزئات التي أقيمت تتجاوز عشرات الآلاف ديال البقع، يعني المجهود اللي تبذل في الصحراء ما عمرو ما تبذل في أي منطقة أخرى.

بالطبع المشكل اللي كاين هو أنه الجميع يتهافت على هاذ البقع، وقد تكون هناك بعض الممارسات الجانبية اللي كتجعل بأنه جزء من هاذ البقع يخضع لنوع من المضاربة، وهذا مؤسف، ونعلم بأن هناك حقيقة عدد من العمليات التي تجعل بأنه عوض أن تذهب هذه البقع إلى أصحابها، إلى مستحقيها، تذهب عبر هؤلاء في بعض الأحيان إلى المضاربة عبر عملية إعادة البيع.

لكن، يمكن لي تقول لكم بأنه المجهود، وراه تعلمون ذلك بالنسبة للسادة المستشارين اللي من الأقاليم الجنوبية، هاذ المدن اللي ذكرت محاطة بتجزئات بالآلاف البقع، اللي ساعدت مثلا على أننا قضينا على الخيمات ديال الوحدة، ما باقناش موجودة في العيون وفي الداخلة، في السارة كان تأخر ها احنا الآن عندنا برنامج اللي كيدخل في إطار سياسة المدينة من أجل القضاء على ذلك.

إذن، هذا المجهود كان مجهود كبير، مما لا يعني أن ما كابنش هناك خصاص، أعلم أن مع ذلك هناك طلب مستمر، ونواكب هذا الطلب بإحداث تجزئات إضافية.

#### السيد رئيس الجلسة:

هناك رد على التعقيب، السيد المستشار؟

#### المستشار السيد محمد البطاح:

نشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في ردكم على سؤالنا الخاص بسوق العقار، وخصوصا السكن الاجتماعي منه من خلال الحوافز الضريبية التي تقوم بها الدولة للمتعشين العقاريين القادرين على بناء أكثر من 500 مسكن، ومن خلال إنشاء صندوق كصندوق "FOGARIM".

كما تعلم، السيد الوزير، على أن سوق العقار يخضع أصلا لقانوني العرض والطلب، وبما أن الفئة الغالبة من المجتمع المغربي تلجأ إلى القروض، نلاحظ على أن طلب الأسر على المنتج الاقتصادي تراجع تدريجيا نظرا لعدم مواكبة الأبنك في منح القروض، وتقلبت عندنا الآلية، ولاو دابا المنعشين العقاريين كيوجدوا المنتج وما كيلقاوش الإقبال، لأنه هاذوك الأبنك ما كيسايروش العملية ديال البيع، وبالتالي فالمكون ديال الأبنك مكون حكومي عبر الوزارة المعنية. هذا من جانب، السيد الوزير.

الجانب الآخر من السؤال المتمثل في النصيب المخصص للأقاليم الجنوبية، فلاشيء يذكر أصلا في السكن الاجتماعي، أنا أخص بالذكر هنا السكن اللي ما كيتجاوزش السقف ديالو 25 مليون ديال اسميتو.. كابنين

السيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة اعتذر عن الحضور، وهذا من حقه. ولكن، من حقنا نحن الفريق الاستقلالي أن نخبر مسبقا حتى تتمكن من اختيار أسئلة أخرى، وهذا عيب كبير وحيف في حق الفريق الاستقلالي، فلا تقبل مثل هذا الإجراء.

تم إخبار الإخوة المسؤولين عن برمجة الأسئلة، وعلى الأخص السيد الوزير المكلف بالعلاقة، أن السيد الوزير قد يتغيب فيجب إخبارنا حتى نتمكن من إدراج أسئلتنا. احنا اليوم كتحسبو بواحد الغبن لأننا عندنا سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه السكن الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. تفضل فريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين المحترمين،

الترتمت الحكومة من خلال برنامجها برفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والسكن الموجه للأسر المعوزة بقيمة عقارية منخفضة التكلفة.

في هذا الإطار، نسائلكم عن حصيلة هذه الالتزامات، وما هو نصيب الأقاليم الجنوبية من هذا الالتزام؟ شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد المستشار، على هذا السؤال.

اللي يمكن لي تقول لكم بأنه نصيب الأقاليم الجنوبية من المجهود المبذول على مستوى السكن الاجتماعي في شقه اللي يمكن تسمييه بالسكن الاقتصادي، أي البقع، أي ما هو مخصص للبناء أو البناء اللاحق، لأن هذا هو اللي كيتمشى في الأقاليم الجنوبية، السكن الاجتماعي على صيغة الشقق ما كيتمشاش تما، وتعلمون ذلك.

في كل المدن الرئيسية: العيون، الداخلة، السارة أقل، نسيبا بوجود،

<sup>1</sup> Fonds de Garantie pour les Revenus Irréguliers et Modestes

هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول الأوضاع القانونية والاجتماعية لبعض الفئات من الأجراء العاملين بالقطاع العام.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد حفيظ وشاك:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخوتي، الإخوة المستشارين المحترمين،

يوجد بين صفوف العاملين لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمقاومات العمومية العديد من الفئات التي لا تخضع للمقتضيات القانونية للنظام العام للوظيفة العمومية ولا للمقتضيات المنصوص عليها في قانون الشغل، وهو ما أنتج أوضاعا ملتبسة جعلت هذه الفئات عرضة للحرمان من الحد الأدنى للحقوق والضمانات التي يستفيد منها الموظفون العموميون وأجراء القطاع الخاص، سواء على مستوى الأجور أو الترسيم أو الترقبات أو التغطية الصحية أو التقاعد.

وإذا كان هذا الحيف هو نتاج لتراكمات متعددة، فما هي الأسباب الكامنة وراء استمرار هذه الأوضاع؟ وهل تتوفر وزاراتكم بحكم الاختصاص تشخيصا لأوضاع هذه الفئات حسب القطاعات؟ وهل ستبادرون لاتخاذ التدابير الكفيلة بتسوية الأوضاع المهنية والاجتماعية رفعا للحيف الذي يطال هذه الشريحة من العاملين بالإدارات العمومية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة**

**العمومية وتحديث الإدارة:**

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال.

لم أضبط بالضبط ماذا تريدون أن تقولوا بأعوان عموميين داخل الإدارات أو داخل الوظيفة العمومية، ولكن أقول أن العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية، هم إما موظفين نظاميين أو متعاقدين وعددهم قليل، وكلهم مؤطرين بأنظمة أساسية. ومنذ 2001 حتى 2011 تم تسوية الأوضاع ديال جميع العمال المؤقتين اللي كيشغلوا في الإدارات.

من جهة أخرى، القانون 65.99 المتعلق بمدونة الشغل قد نص في المادة 3 منه على أن أجراء القطاع العام الذين لا يسري عليهم أي قانون يخضعون

الناس فعلا، كايين الناس اللي كيطلبوا هاذ المنتج هذ، ولكن لا وجود له أصلا في الأقاليم الجنوبية، اللهم البقع الأرضية اللي ذكرتم، السيد الوزير، فهذا لا أحد يجادل في كون الدولة بذلت جهدا يشهد لها في هذا المجال، إلا من بعض الاختلالات التي شابته عملية التوزيع التي قامت بها مؤسسة العمران بمدينة الداخلة، والتي بالمناسبة نذكركم، السيد الوزير، على أنكم في جلسة سابقة قتم بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق على ما وردكم من شكايات من المجتمع المدني، لذا نطالبكم، السيد الوزير، باش تمدونا بمعلومات في هاذ اللجنة هاذي، واش كايين شي حاجة؟ إلا ما كايين والو هذالك الشي اللي ابغينا، ولكن إلى كايين شي حاجة، كنبالكم، السيد الوزير، على أنكم تضربوا بيد من حديد على اللي كيلعبوا بالعواطف ديال الساكنة ديال المناطق الجنوبية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السيد الوزير، تفضل.

**السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:**

شكرا لكم على هاذ التديقات. أنا امشيت مباشرة للأقاليم الجنوبية، لأنكم ضفتيو في السؤال ديالكم الأقاليم الجنوبية. فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي عموما، الأمور اللي ذكرتيوها موجودة، ونجد حقيقة صعوبات الآن في مواكبة المشترين، لأن ذاك الشي ديال فوكاريم وكذا، بعض الأبنك الآن تتراجع في مصاحبة، ماشي الدولة، الدولة عندها الأموال المخصصة إلى ذلك. المشكل ديال الأبنك، نسعى إلى معالجته.

الآن، السكن الاجتماعي في شقه المرتبط بالشقق، ما مطلوبش بزاف في الأقاليم الجنوبية، ما كيبغوش هاذ الشي هذ، لحد الآن، وبالتالي، كيفضلوا البقع.

لذلك، اصعب أننا نمشيو نديرو شي منتج اللي ما غيتباعش. عموما، هاذ العادات باقي ما ترسخت ديال السكن الجماعي ( l'habitat collectif) في الأقاليم الجنوبية.

أخيرا، البحث اللي قمتا به، قمتا به كما هو في علمكم، مع الأسف أنا كنبقول لكم بأنه في بعض الأحيان، أنا صرح معكم كما على عادي، في بعض الأحيان قبل ما نسيفظو البحث كيكون وصلهم الخبر، وبالتالي لما وصلنا ما لقينا شي حاجة تذكر، ولكن تأكدوا بأننا راه احنا راميين العين فيما يتعلق بالتلاعبات التي يمكن أن تقع، وفي الجواب الأول ديالي راني دليت لكم بأنه.. على أي حال هناك بعض الممارسات التي يتعين محاربتها.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في

الملف بواحد الجديدة اللي هي معهودة فيكم، وأنكم غادي تحاولوا تلقاو حل لهاذ المسألة هاذي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية  
وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة للعمال ديال الإنعاش الوطني، فلا بد أن أشير أن هذه الفتة هي شبه متطوعة، ولا يمكن أن نقول أنهم موظفون أو يعملون بالإدارات العمومية.

ثانيا، يتقاضون حسب القانون أو حسب المرسوم 2.14.343 الحد الأدنى القانوني للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة. هذا القانون، اللي ما كيطلبش هاذ القانون راه ضد القانون.

فيما يخص العمال الذين يشتغلون في إطار المناولة، كما قلت، تطبق عليهم أحكام مدونة الشغل، وتطبق على الشركات التي يشتغلون فيها أحكام مدونة الشغل، ويخضعون لمراقبة مفتشي الشغل.

ما عدا ذلك، فحسب علمي أن كل المؤقتين العاملين في الإدارات العمومية والجماعات المحلية، بغض النظر على الإنعاش الوطني، كلهم تمت تسوية وضعيتهم، ولكن إذا كانت هناك بعض العينات أو بعض الأشخاص أو بعض الأعوان يعني لم تتم تسوية وضعيتهم، راه احنا رهن الإشارة لنتدارس هذا الموضوع ونلقاو الحل إن شاء الله.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه وضعية التعليم الخاص.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

#### المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يلعب التعليم الخاص أدوارا تربوية وتأطيرية لا يمكن إنكارها. وبلتجي الآباء إلى هذا النوع من التعليم رغم التضحية المادية التي يفرضا نظرا لما تعانیه المدرسة العمومية من أزمة حادة، تؤثر على جودة التعليم.

لأحكام مدونة الشغل، واضحة الأمور.

إلا أنه في بعض الأحيان بعض الإدارات تلجأ إلى بعض الخدمات التنفيذية، كالبلستنة والحراسة والسيافة عبر أعوان في إطار المناولة مع بعض الشركات، وهؤلاء تحكمهم مقتضيات قانون الشغل، والشركات الذين يشتغلون فيها يخضعون لمراقبة مفتشي الشغل.

إذا كان هذا هو المراد بالسؤال، هذا هو الجواب، كان شي معطيات أخرى أنا رهن إشارتك، السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

#### المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

يعني المعطى ولا السؤال اتناعنا كان يندرج بصفة أساسية على بعض العاملين في الإدارات العمومية بصفة عامة، سواء كانت الإدارة الترابية أو مؤسسات عمومية، إلى غير ذلك.

كما كتعرفو، السيد الرئيس، راكم رئيس جماعة، وعدد من الجماعات في المغرب كتوفر على عاملين عرضيين، أن في الميزانيات ديال الجماعات كيمكن للجماعة يعني تستخدم بصفة مؤقتة في الميزانية ديالها بعض العرضيين، إلى غير ذلك، وهاذ العرضيين كيقاو بصفة مستمرة، إلى غير ذلك.

وكذلك حتى الجانب اتناع الإنعاش الوطني، لأن كما كتعلموا أنهم كيعملوا كذلك في إدارة عمومية، وإن كان العمل ديالهم في الجماعات يعني في العائلات والولايات والقيادات والباشاويات وكذلك حتى في الجماعات، لأن بعض العمال في إطار التعاون مع الجماعات، يعني كيمدو الجماعات بأعوان تناع الإنعاش الوطني.

هاذي وضعية لحد الساعة، كما كتعلموا، كين أعوان اللي كيشتغلوا في الإنعاش الوطني في العائلات لمدة 26 سنة، ومازال وضعيتهم تناع الإنعاش الوطني، كيتقاضى 1400 ولا 1300 درهم في الشهر، ما عندوش الحد الأدنى للأجور.

قلتو على أن كيتطبق قانون الشغل، يا ريت لو كانت مدونة الشغل يعني كيتطبق عليهم، على الأقل عندهم (le SMIG<sup>2</sup>)، ولكن هاذي وضعية معروفة واللي كيخص على أن خص يعني هذا أن ماشي اختصاص، وإن كان الاختصاص بصفة عامة راه تناعكم، ولكن هاذي مسألة ديال الحكومة اللي خصها يعني تنكب على هاذ الملف ديال هاذ العرضيين وتناع هاذ القضية اتناع الإنعاش الوطني، لأن الإنعاش الوطني وإن كان كما قلت راه الآن كيستافدوا من (RCAR<sup>3</sup>)، البعض منهم، ولكن كتبتى وضعيتهم وضعية شاذة بكل صراحة، وأنا عندي اليقين على أنكم غادي تاخذوا هاذ

<sup>2</sup> Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

<sup>3</sup> Régime Collectif d'Allocation de Retraite

ببلادنا، هذا من الناحية المبدئية، ولكن كفريق لسان حال المغاربة اليوم ما هو؟ هو انتشار التعليم الخصوصي في مقابل تراجع المدرسة العمومية، هذا سؤال عريض، ويحتاج إلى جواب كبير.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، كإينة مشكل ديال الأئمة اللي كتأديها الأسر المغربية خاصة ذات الدخل المحدود أو المتوسط، راه في التعليم الأولي 1500 درهم، هاذ الشئ غير مقبول، الأب يتقاضى 3000 أو 4000 درهم وها تكون الزوجة ديالو عاملة أو موظفة راه ما يقدرش إلى كانوا عندو 2 الأبناء، هاذ التعليم الأولي.

إذن، من حيث البنية مادام أن التعليم العمومي منعدم فيه "التعليم الأولي" كيمشي المغاربة مضطرين مكرهين للتعليم الخاص، فاحنا ليس من باب الترف المغاربة كيمشيو للتعليم الخاص، لو أن التعليم العمومي عندنا جيد، وعندنا بنية ديالو واسعة وعريضة، فالأسر ذات الدخل المحدود أو المتوسط لا ترغب باش تمشي تخلي التعليم العمومي جانبا وتمشي للتعليم الخاص.

ثانيا، السيد الوزير، ما كاينش في إطار الحكامة ما كاينش واحد الرقابة موضوعية حول الناس اللي كيتهنوا أو يستثمروا في التعليم الخصوصي، الهدف دياهم هو الربح، ما كاينش جودة ديال المدرسين، هاذ العملية ديال التفتيش ما كنهضش على الرباط والدار البيضاء، ربما كاين (l'accès) ديال التفتيش، إلى امشيتو للمناطق النائية في المغرب العميق، راه كاين كارثة، كاين مدارس ما عندهاش مواصفات ديال مدارس، وما كاينش التشديد.

إذن، واش الحكومة باغية تحل غير المشكل ديال التعليم، وبالتالي كترخص للناس يغر باش يستثمروا في هذا الميدان.

احنا كتقولو أن أمام إعفاء الضرائب، النقل المدرسي راه هادوك الدراري امساكن كيمشيو بحال السمك، ما كاينش مواصفات تحترم في النقل المدرسي الخصوصي، ما كنهضش على النقل العمومي المدرسي، ومقابل الارتفاع المهول اللي عرفوه الأثمان خاصة ملي جات الحكومة والإجراء ديالنا احنا كنعراضه راه كان جيد ملي حبستو الأساتذة ديال القطاع العام باش يمشيو يدرسوا، أش ابقى لهم هذيك الساعة؟ ناضوا كيرفعوا في الثمن.

فاحنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي داخل مجلس المستشارين، كنعطبو منكم باش تشددوا الرقابة ديالكم حول مراجعة الأثمان، وإن كاين اقتصاد السوق كاين حرية راه ما يمكنش في الدولة ما موفرش تعليم عمومي جيد للمواطنين، وفي نفس الوقت تخليهم للسباع ديال التعليم الخاص يديروا فيهم ما ابغاو، وسيكون ذلك عدلا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

لكن، وعلى الرغم من التكاليف المادية التي يتطلبها، فإن عدد من مؤسسات التعليم الخاص لا تحترم معايير الجودة والسلامة والمقاييس التربوية المطلوبة.

وفي هذا الصدد، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن مدى مراقبتكم لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة، وهل تتبعون مدى احترامها لدفاتر التحملات؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لزرع المخالفين؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد المستشار،

شكرا لكم على وضع هذا السؤال. حقيقة الوزارة عندها آليات إدارية وتربوية لتنوع ومراقبة المؤسسات التعليمية الخصوصية، وبطبيعة الحال كتسهر الوزارة بطبيعة الحال على تتبع هذه المؤسسات، كمثال يمكن نقول لكم بأن ما بين سنة 2013 و2015 تم إغلاق 6 مؤسسات تعليمية خصوصية، وكذلك كان هناك القيام بافتحاص تربوي وإداري لجميع المؤسسات التعليمية الخصوصية في شتنبر 2012، وكذلك كاين هناك توجيه إندارات إلى عدد من المؤسسات لعدم احترام شروط تسجيل التلاميذ ولتسجيل التباين في النقط ما بين المراقبة المستمرة والامتحانات الموحدة.

ولكن، لابد باش نقول بأن هاذ الشئ هاذ غير كافي، وكمثل مثل أيضا سيتم القيام بتفتيش للمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية خلال الأسابيع المقبلة بهدف رصد أسباب التفاوت المسجل أحيانا بين نقط المراقبة المستمرة ونقط الامتحانات الوطنية، وكيبقى المشكل هي حقيقة تطبيق هذه الآليات، واحنا الآن كنفكرو في إعادة النظر في هاذ نوعية هاد التقييم وهاذ التفتيش اللي كنعومو به بوسائل جديدة إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟ تفضل.

**المستشار السيد محمد علي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم الفريق الاشتراكي احنا مبدئيا لسنا ضد التعليم الخصوصي

شكرا لكم على هذا السؤال اللي هو مهم، جوايي غادي يكون أولا جواب على السؤال كيف طرحته كنايا، وثانيا غادي نجاب كذلك على الصعيد المستقبلي.

لاشك بأن تعلمنا فيه مشكل ديال الجودة، وكلكم كتعرفو هو في أزمة، بطبيعة الحال الآن كايين اقتراحات وإجراءات اللي احنا، الحمد لله، غادي نقومو بها اللي غادي تمشي في اتجاه باش تحل هذا المشكل.

المشكل الثاني هو طبيعة الفرق اللي كايين ما بين التعليم في البادية والتعليم في المدن وفي الأحياء النائية، اللي هو حقيقة غير مقبول أساسيا، ولكن هذا كيرجع إلى واحد المركب اللي هو مشعب جدا، واللي غادي يطلب منا واحد الجرأة كبيرة باش نلقاو لو حلول، ولكن احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه، إن شاء الله، باش نلقاو حل لهاذ المشكل هذا.

جا المشكل ديال التعليم الخصوصي، التعليم الخصوصي أولا هو تقليدي في المغرب، وكتعرفوا هاذ الشيء هذا، فقبل من الاستقلال هو موجود وكانت الحركة الوطنية هي اللي قائمة به، تقليدي.

الآن بطبيعة الحال كيتطور، ولكن هناك كايين واحد المبالغة كبيرة حيث كتقول أن هناك خصوصية ديال التعليم في المغرب، وهذا جاء في السؤال ديالكم إلى اسمحتو، وكتعرفوا بأن المغرب بلد قانون، والخصوصية لازم يكون قانون، وإلى كان قانون كيدوز في البرلمان وكتصوتوا عليه، هذا كينبغي يقول ما كايين أي خصوصية التعليم في المغرب.

وكايين الأرقام كذلك، كايين الأرقام الآن التعليم الخاص كيمثل 12% من المجموع ديال التلاميذ اللي هيا كيقراو اليوم، كينبغي هذا زعما واحد الرقم اللي هو مقبول، هذا اللي خصنا نقولو.

من جهة اخرى كنعلقوا بأن فيما يخص هاذ التعليم هو في نفس الوقت داخل في إطار نقولو المحيط المغربي، لأن الناس عندها الاختيار، ولكن اللي نؤكد لكم هي كل تلميذ مغربي عنده مكان في المدرسة المغربية، ابقي الاختيار اللي هو مربوط بطبيعة الحال بإرادة الآباء، وكذلك خصنا نعترفو بهاذ بالمشكل اللي هو مشكل الجودة، واللي الآن اللي خصنا نعطفو لو احنا هي الجودة ديال تعلمنا باش يكون تكافؤ الفرص ما بين الجميع، لا في المدن ولا في القرى.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هناك رد على التعقيب؟

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيد الوزير،

ولكن أنا لم أتكلم عن الخصوصية، الشيء اللي ابغيت نقول لك السيد الوزير إلى ابغيتي باش نهضرو على فين لحق التعليم الخصوصي مثلا غادي

لکم رد علی التعقیب، السيد الوزير؟

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا السيد المستشار.

حقيقة فيما يخص المشكل ديال الأثمان، هما مع الأسف هاذو شركات خصوصية، وبطبيعة الحال تيطبق عليهم القانون ديال المقاولات، لكن الوزارة الآن عندها تفكير فيما يخص المستقبل إن شاء الله، باش تلقى حلولا اللي هي غادي تمكن باش حسب دفتر التحملات، يمكن لها تشرط على المقاولين اللي غادي يمسيو في هاذ الاتجاه باش يكون السقف ديال الأثمان، هذا مشروع غادي يكون اللي سميناه "مدارس الشركة"، هذا في المستقبل.

كايين قضية اللي جوهرية اللي حقيقة هي مطروحة هي القضية ديال الجودة ديال التعليم ككل، وهذا مشكل اللي هو مهم جدا، واللي احنا نتنعطو لو في إطار الإصلاح، اللي خصنا نلقاو لو حل، لأن مع الأسف هذا من الأسباب اللي هي كتدفع الآباء والأمهات باش يرسلوا اولادهم للتعليم الخاص.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه تكريس التعليم الخصوصي للامساواة في الحق في التعليم ببلادنا. فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السي شكيل.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمؤسسات التعليم الخصوصي، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعميق نزيف المدرسة العمومية وضرب حق الفئات المتوسطة والفقيرة في ضمان حق التلميذ.

تأسيسا عليه، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزاراتكم لحد من هذه الظاهرة، وضمان الحق في التعليم لجميع شرائح المجتمع؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

**المستشار السيد محمد يراغ السباعي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالي موجه للسيد وزير العدل والحريات.

السيد الوزير المحترم،

الحكومة، وبعد إعلانها عن التقطيع الجديد الجهوي، وإحداث 12 جهة، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1436 الموافق 20 فبراير 2015، والمشور بالجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 2015/03/05، حيث التقطيع أصبح يفرض نفسه، ويتطلب إعادة النظر في الخريطة القضائية، وخاصة على مستوى المحاكم الاستئنافية، مع تحديد اختصاصاتها الترابية في نطاق الجهات المحدثة لتفادي التباين الصارخ الموجود بينها.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخذها وزارتك من أجل إعادة النظر في الخريطة القضائية الحالية وجعلها متلائمة مع التقطيع الإداري والجهوي على مستوى محاكم الاستئناف؟  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضلوا، السيد الوزير.

**السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

حضرات السادة والسيدات المستشارين،

بالفعل، يعتبر موضوع الخريطة القضائية من أهم المواضيع التي تشغلنا عليها وزارة العدل والحريات، وذلك في أفق عقلنتها وإقامتها على عناصر موضوعية. العناصر التي اعتمدها في مقارنة موضوع الخريطة القضائية هي مجموعة من العناصر:

أولا، حجم القضايا المعروضة على مختلف الوحدات القضائية، كمشوفو حجم القضايا، إذن إلى كان حجم صغير يكون عندنا مركز قاضي مقيم، إلى كان من حجم معين وصل كنعود عندنا محكمة ابتدائية، وهكذا دواليك.

مستوى المسافة الجغرافية بين المحاكم القائمة والمحتملة، كمشوفو المسافة، لأنه إلى كان مواطن غادي يقطع واحد المسافة قليلة باش يتلقى الخدمة القضائية في محكمة ابتدائية قائمة، لا حاجة من حيث المبدأ لمحكمة جديدة.

أيضا، مراعاة الاعتبارات الجغرافية والديمغرافية، جغرافيا كيمكن تكون واحد 30 أو 40 كيلومتر، ولكن كين تضاريس صعبة، إلى غير ذلك.

وأخيرا، فإن التقطيع الإداري عموما وخاصة منه الجهوي له أهمية قصوى

نهضو غير على القيطرة والدار البيضاء، لحق ما بين 35% و50%، هذا شيء معترف به.

أنا ما ابغيتش نقول لك أكثر ما قالت لكم، السيد الوزير، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، والتي طلبت من الحكومة المغربية بالوفاء بالتزاماتها من بعد ما دقت جمعيات مدنية مغربية ناقوس الخطر إثر إغلاق 191 مؤسسة تعليمية عمومية بالمغرب ما بين 2008 و2013، هنا كاع ما نهضو على التعليم الخاص، انما تتشدو المدارس، الحمد لله اللي كين التعليم الخاص اللي تيسد.

إلى ابغات الحكومة تقلص من الأدوار ديالها وترمي بتقل التعليم العمومي هذا شيء، ما فيه حتى شيء حاجة ولكن خصو يكون بالمقابل، ها انما حتى التعليم الخاص راه بدون مقابل.

فاحنا اللي نتطلبو، نتطلبو الجودة. هذا شيء اللي جيتو به، السيد الوزير، وهذا هو اللي مهم، لأنه أهم شيء كيف قلتها في الأسبوع الماضي، أهم شيء عندنا أننا هاذ الحكومة تعطي للمغاربة اللي هو أساسي التعليم، ما نتطلبو هو الأساسي، ما نتطلبو أكثر من التعليم والعدالة والصحة، ما نتطلبو شيء حاجة أخرى، التعليم راه ما صناهش. الصحة، ها الوزير كاع غاب ما ابغاش حتى يبي يجاوب على الأسئلة ديالو لحزب الاستقلال اللي تينظرها. العدالة، الوزير تيعرف آش جاري عندنا.

السيد الوزير،

راه احنايا تلتماو منكم، احنا ما تقولوش لكم غير احنا بوحدنا، احنا تشوفو منظمات دولية ديال الأمم المتحدة اللي تتكتب لكم وتتقول هاذ الشيء.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

السيد المستشار،

أولا فيما يخص إغلاق بعض المؤسسات، هذا راجع لجانب اللي هو ديموغرافي، لأن كين هناك بعض الأحياء اللي ما ابقاوش...

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الوقت السيد الوزير، انتهى الوقت، شكرا.

إذن، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير العدل والحريات، السؤال الأول حول الخريطة القضائية.

الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي السباعي.

الأموال ولا قضية ديال إذا كان هناك إرهاب، فالعائلات كلها عليها أن تنتقل إلى الرباط.

ابغينا هاذ الشي كلو يؤخذ بعين الاعتبار، وهاذ السؤال هو لا يمكن أن نستفي كل جوانبه في دقيقة أو دقيقتين، أتمنى أن نلتقي إن شاء الله في اللجنة من أجل توسيع النقاش، وأن يكون بطريقة تشاركية الحلول لأن هذا في المجال التنظيمي.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم رد السيد الوزير؟

#### السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

إن كان على المذاكرة في لجنة في إطار خاص نحن جاهزون، لكن في انتظار ذلك جهة درعة-تافيلالت غادي تكون عندها قسم تجاري، قسم إداري في كل من محكمة الراشيدية ومحكمة ورزازات، بالنسبة لمحكمة الإرهاب، أعتذر، محكمة الإرهاب لا يمكن أن تكون إلا واحدة وهي التي كابتة في الرباط لأسباب لا تخفى عليكم.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الآتي الثاني: قانون التوثيق العصري، للتجمع الوطني للأحرار، تفضل.

#### المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أصبحنا اليوم كنعيشو واحد الواقعة مرة وهي فقدان الثقة في التوثيق العصري جراء تنامي ظاهرة الاعتقالات الناتجة عن التزوير، عن الاختلاسات، عن تحايلات، والعديد من السلوكات التي كنعتهروها سلوكات غير أخلاقية من طرف بعض الموثقين.

السيد الوزير،

كنا نتوخى من صدور القانون 32.09 المنظم لمهنة التوثيق العصري أن يحصن هذه المهنة، ولكن مع كامل الأسف- كثرت فيها ظاهرة التشرميل، وأنا كنعتمعل هاذ العبارة ديال التشرميل لأن هناك اللي كيتشرمل وكيشي للسيطار، السيد الوزير، ويكون عندو أمل أنه يصح ويخرج، وهناك

على صعيد صياغة الخريطة القضائية، وعلى سبيل المثال فاحنا الآن بصدد 12 جهة، هذا يعني مثلا أن جهة كلميم ما عندهاش حتى محكمة استئناف، ملي كانت 16 جهة قررنا باش أننا عندنا جهة كلميم اللي كانت تنسى جهة كلميم- السمارة، والآن عندها إسم آخر، نديرو لها محكمة استئناف، بالرغم من أن المعطيات الرقمية لا تشجع على إقامة محكمة استئناف، ومع ذلك ابغينا الجهة تكون عندها محكمة استئناف.

أيضا على مستوى الدور الطلائعي اللي غادي يقوم به القضاء الإداري، غادي تقاربو الموضوع في إطار ما انتهى إليه الحوار الوطني باش غادي نشغلو بمنطق المحاكم الإدارية، وحيث ليس هناك محاكم إدارية غنعتمدو الوحدة ديال أقسام إدارية، باش ما تبقاش شي جهة ما عندهاش قضاء إداري يمكن توجيه المنازعات أمامه.

وبالتالي، فأريد أن أطمئن الفريق المحترم وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين وعموم المواطنين، أن وزارة العدل والحريات جاهزة تمام الجهوية لتنزيل خريطة قضائية ملائمة لمعطيات التقسيم الإداري الجهوي المرتقب.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

استمعنا بكل إمعان، السيد الوزير، لجوابكم، وهاذ السؤال هو في الحقيقة سؤال استباقي، ويتماشى مع الحكومة أو وزارة العدل تحديدا بصدده من أجل إصلاح منظومة العدالة، والآن نحن على مرمى حجر من تنزيل الهوية الجديدة حسب التقطيع الإداري المعتمد الآن ببلادنا.

احنا تشوفو، السيد الوزير، أن هناك مجهود جبار ينبغي أن يبذل بطريقة استباقية من أجل أولا واحد التوزيع عادل وملائم وشامل على كافة الجهات، باعتبار أن المحاكم الاستئنافية المؤهلة الآن والمهمة مركزة في بعض الأقطاب من المملكة، محاكم الاستئناف العادية، لا من حيث المحاكم الإدارية الاستئنافية كمين جوج، المحاكم التجارية، كمين محاكم ديال جرائم الأموال، المحكمة ديال الإرهاب اللي هي.. يعني الكل سيتوجه إلى الرباط، وبالتالي هناك المناطق النائية والجهات النائية الآن ستضرر شيئا ما من التقطيع الحالي.

ابغينا واحد المنظور اللي هو يكون واقعي، وغادي نعطيكم مثال: الجهة ديال درعة-تافيلالت الآن اللي هي محدثة، والجهة الوحيدة المحدثة، وتضم 5 أقاليم كلها في الجنوب الشرقي تقريبا، هي تضم الآن محكمتين استئنافيتين، ولكن هي بعيدة كل البعد لا على المحاكم الإدارية ولا التجارية ولا جرائم



**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير العدل والحريات:**

إذن، تلاحظون، السيد المستشار، أن تعقيبكم كما الحال بالنسبة لسؤالكم يتضمن مجموعة من المعطيات والقضايا التي تتطلب وقتا ليس بالقصير من أجل معالجته.

أفيدكم بأن المراقبة السنوية للسادة والسيدات الموثقين من طرف النيابة العامة، الآن بدأت منذ مدة، ووجه وزير العدل والحريات منشورا إلى كافة السادة الوكلاء العاملين من أجل تفعيل هذه الرقابة التي ينص عليها قانون التوثيق، وأؤكد لك وهذا الشيء تكلمت عليه الصحافة ويعني استأثر باهتمام الرأي العام، وأؤكد لك بأنها جارية، وتذهب إلى العمق، طبعا يمكن في بعض الحالات أن يكون ما تفضلتم به صحيحا، وقد لا يكون صحيحا، ولكن المؤكد هو أنه كائن هناك حرص على القيام بالواجب.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

إذن، السؤال الثالث قد سحب من طرف الفريق الحركي، إذن نشكر الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، موضوعه تشجيع المنتج الوطني.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

**المستشار السيد خيري بلخير:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

قامت وزارتك مشكورة بمجهودات جبارة في مجال التصدير، الحقيقة التي نريد أن نتوجه كذلك لضبط الواردات، هذا موضوع، السيد الوزير، لأننا نعرف أن مجال التصدير حقيقة قامت كما قلنا، وكانت هناك ولوج أسواق جديدة، وبالخصوص الدول الإفريقية. هذا، السيد الوزير، من جانب.

الجانب الآخر، هل تتوفر على آليات لتشجيع المنتج الوطني في الأسواق وتمكينه من منافسة المنتجات المستوردة في إطار السوق الوطنية، اعتبارا لكون هذه الآليات إحدى المرتكزات الأساسية للتخفيف من العجز التجاري، وتوفير عملة صعبة على الاقتصاد الوطني؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضلوا، السيد الوزير، لكم الكلمة.

**السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار****والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح هاذ السؤال المتعلق بالتدابير الموجودة من أجل تشجيع المنتج الوطني، كما تعلمون الحكومة تولي اهتمام كبير لهاذ الموضوع، تشجيع المنتج الوطني، ويتجلى ذلك، كما تعلمون، في مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات القطاعية والوطنية، وكذلك مجموعة من البرامج التي اتخذتها الحكومة، وأذكر منها بعض المخططات الإستراتيجية ك"مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط الإقلاع الصناعي"، "مخطط أليوتيس"، "مخطط الصناعة التقليدية"، مخطط السياحة... إلخ.

وفي نفس السياق، ونظرا كما تفضلتم لعجز الميزان التجاري الذي عرفته بلادنا في السنوات الأخيرة، قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بإعداد واحد المخطط استعجالي، سميناه المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، وهاذ المخطط عندو ثلاث ركائز أساسية:

كلين المحور الأول، الذي كيم تشجيع وتثمين الصادرات، والهدف منه باش نشجعو المنتج الوطني.

المحور الثاني يهم عقلنة وضبط الواردات باش نشجعو كذلك المنتج الوطني.

المحور الثالث، الذي كيم من طبيعة الحال الرفع من القيمة المضافة للمنتج الوطني باش نشجعو المنتج الوطني.

إذن، هذي بعض التدابير، هناك تدابير أخرى وقائية، وهذا عندها ارتباط بالسؤال الثاني، كنت أتمنى يكون.. لأن نفس الموضوع تقريبا، نفس الموضوع، وقائية التي يمكن لنا نرجعو لها في أي وقت، هي تدابير التي جاية في مقتضيات القانون المتعلق بالحماية التجارية إلى تبين بأن هناك استيراد مكثف أو كثير لبعض المواد، يمكن لنا نلتجؤو لبعض التدابير الوقائية، إلى تبين بأنه كان هناك إغراق للسوق الوطني، يمكن لنا نلتجؤو لتدابير ضد الإغراق، وإلى كان هناك كذلك استيراد بعض المواد مدعمة في الدول ديال المصدر، يمكن نلتجؤو لمبدأ ديال التعويض.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا.

السؤال الثاني موضوعه حماية المنتج الصناعي الوطني من المنافسة الأجنبية. الكلمة لفریق التحالف الاشتراكي لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد عداد:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نؤكد ونعلم كثيرا بأنكم لكم غيرة وطنية على الصناعيين، وأتم ابن التصنيع والتصدير، الموضوع اللي تيرتبط بالسؤال السابق هو موضوع سؤالنا يتعلق بالمنافسة الشرسة لمنتوجنا الصناعي الوطني، خاصة المعتمد على المواد الخام المستوردة.

فالصناعيون المغاربة المعتمدون على هذه المواد يؤدون عليها رسوما توازي الرسوم المؤداة على المواد الجاهزة وكاملة التصنيع، علما أن المواد الخام بحاجة إلى تكاليف كبيرة لتحويلها، من يد عاملة وآلات وضرائب وتكاليف التسيير، مما يجعل تكلفة المنتج المصنع محليا أكبر من تكلفة المنتج المستورد كامل التصنيع، مما يؤدي إلى منافسة قوية، يخسر فيها المنتج الوطني.

إن هذا الوضع يدفع بالعديد من الصناعيين إلى إغلاق وحداتهم الإنتاجية، والاتجاه مباشرة للاستيراد مما يضمن لهم ربحا أكبر وبدون تكاليف أو تعب التدبير اليومي الإداري والمالي للوحدات الإنتاجية، مما قد يؤثر بشكل ملموس على سوق الشغل بفقدان المناصب من جهة، وضعف خلق المناصب الجديدة في القطاع الصناعي من جهة أخرى، وإضعاف القطاع الصناعي بوجه عام.

وإذ نشيد بالتدابير الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 بخصوص مادة الشاي الخام، والتي ستساهم دون شك في تنمية التصنيع المحلي في هذا القطاع، فإننا نتساءل عن إمكانية تعميم تخفيض الرسوم على المنتجات الخام أو شبه المصنعة لتشجيع الصناعات الوطنية والوحدات الإنتاجية المحلية.

فهل تنوون، السيد الوزير، اتخاذ تدابير حامية للصناعة الوطنية، ومنها رفع قيمة الرسوم على المنتجات الجاهزة، وتخفيضها بالنسبة للمواد الخام وشبه المصنعة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير، لكم الكلمة.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد****الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هناك تعقيب؟ تفضل السي خيري.

**المستشار السيد خيري بلخير:**

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، وابعينا، السيد الوزير، نعرفو أن إلى شجعنا المنتج الوطني غادي نحافظو على اليد العاملة أو كذلك غادي نفتحو واحد المجال ديال التشغيل، كذلك غادي نحافظو على العملة الصعبة، هذا هو اللي ابعينا أننا نكونو مواطنين من أجل استهلاك المنتج الوطني، هذا اللي ابعينا أن من الحكومة ولا جميع المجتمع كذلك يساهم في هاذي، لأننا نعرف أن العدد ديال العملة الصعبة اللي كتنخرج في هاذ الميدان، وابعينا، السيد الوزير، خصنا أننا كين هناك المواد المهربة اللي ما توفرش عليها معايير مثلا المجال البلاستيكي، واحد العدد اللي كيحي من واحد الدول بدون ما أسميها، هاذ الدول لأن ما توفرش فيها المعايير ديال الجودة، واللي كتضر الصحة.

كذلك المواد الاستهلاكية المهربة، لا من الجزائر ولا من مليلية ولا من سبتة، كذلك كنعرفو أن حقيقة هاذ المواطنين هاذ التهريب اللي كيديروه، ولكن هاذو حقيقة كيقبلوا فين يعيدشوا، ولكن ربما حتى سوء الفهم ديال أن ذاك المنتج راه كيضر بالصحة ديال المواطن.

ولهذا، السيد الوزير، كنبطلو منكم أننا تحميو المنتج الوطني، وكذلك تديرو واحد الدعاية على جميع وسائل الإعلام باش أن المواطن نحسوه بالمنتج ديالو باش نحافظو على الاستمرار ديال المقاول، وكذلك إنشاء مقاولات جديدة لضمان تشغيل واحد العدد ديال الشباب المغربي العاطل. وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هناك رد على التعقيب؟ في بضع ثواني.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد****الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس.

فقط ابعيت نأكد للسيد المستشار المحترم بأن الموضوع ديال الاستيرادات، بعض المواد اللي ما فيهاش معايير اليوم كين واحد الحراسة مشددة في الحدود المغربية، وابعيت كذلك نأكد أن الحكومة قائمة منذ السنة الماضية بمجملات تحسيسية كبيرة لمحاربة التهريب، ومحاربة كل مسائل الغش اللي كنجي في الفواتير، المبالغ غير الصحيحة المصرح بها.

وكذلك، اتخذت الحكومة واحد الإجراء مهم جدا اللي كيم وضع واحد النظام موحد للتعريف بالمقاول، هذا كان من توصيات اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، وهاذ النظام هو ما بين إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب ومكتب الصرف. شكرا السيد الرئيس.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

#### المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تفهمكم لهذا الموضوع الشائك، والتي كنعبروه، احنا قلنا الشاي غير كنموذج، أما المشكل كنعتم، وبالأخص في قطاع البناء، وواحد العدد ديال المسائل اللي في الحقيقة، الوحدات الإنتاجية المغربية ابدات كنعضر لأنه جميع الناس اللي كيشتعغلو بمواد البناء، كلهم كيلجؤوا للاستيراد، يعني بالنسبة لليد العاملة المغربية هناك تأثير، انما كنعرفوا، السيد الوزير، وحتى في الاتفاقية ديال التبادل هناك واحد التحليل على الموضوع، هناك مواد أولية تنحج من الشينوا مثلا وتنحط في مصر وتدير لها المنشأ وتتدخل في إطار اتفاقية التبادل الحر.

إذن، هنا كين صعوبات ديال المراقبة، السيد الوزير، احنا كنعرفوها، الآن (le message) ديالك واضح، احنا غادي نلتجؤو لـ (CGEM<sup>5</sup>) لأنه هاذ المشكل تبتدرس في (CGEM) يوميا، في كل المناسبات تبتطرحوا إشكاليات ديال الناس الصناعيين المغاربة اللي كنعرضوا لهاذ إغراق السوق ولهاذ المشاكل اللي هي في الحقيقة موجودة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب في بضع ثواني؟ تفضل.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد

#### الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نأكد للسيد المستشار، ومن خلاله السيدات والسادة المستشارين والرأي العام، إلى كان شي قطاع معين هو متضرر من هاذ الشئ اللي تكلمنا عليه دابا، يعني النسبة ديال التعريفية الجمركية ما بين المصنع والنصف مصنع والحام، الوزارة أو المشرع راه دار واحد اللجنة ما بين وزارية مكلفة بالواردات، والبور ديالها هو هذا، مع الأسف في السنوات الماضية كنا كنعصلو بواحد العدد ديال الطلبات، السنة الماضية طلب واحد، وتمت الاستجابة له.

إذن، هذا نداء للفاعلين والمسؤولين على القطاع يتوجهوا للوزارة ويجيبوا الطلبات، وتم الدراسة دياهم، إلا المواد الفلاحية عندها تدبير خاص.

وشكرا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام والمتعلق بحماية المنتج الصناعي الوطني من المنافسة الأجنبية. إذن، كما قلت قبل قليل، الحكومة واعية بأهمية موضوع المنتج الوطني كان مصنعا أو غير مصنع، كان فلاحيا أو غير فلاحيا.

وفي هاذ الإطار، ابغيت نذكر بأن الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، بتنسيق مع القطاعات المعنية، قامت بإعداد واحد إصلاح تعريفي حول المواد غير الفلاحية المصنعة أو نصف المصنعة أو المواد الحام.

وهاذ المواد هي المبوبة بذالك النظام المنسق ( le système harmonisé) من 25 إلى 97. هاذ المواد كلها اليوم، المواد الحام ونصف المصنعة كنعرض لواحد التعريفية جمركية ديال 2,5% و 10%.

المواد المصنعة ديال نفس هاذ المواد كنعرض لواحد التعريفية أكبر ديال 17,5%، و 25%. هذا بالنسبة للمواد غير الفلاحية.

بالنسبة للمواد الفلاحية، عندها تدبير خاص، لأن كايئة حساسية الموضوع، واحنا كنعرفوا هاذ الشئ، وهاذ الشئ معروف في العالم حتى في الاتفاقيات الدولية، معروف بأن المواد الفلاحية عندها تدبير خاص.

تكلمتو على موضوع الشاي، بالفعل السنة الماضية توصلنا بواحد الطلب من المهنيين اللي كيشتعغلو في القطاع، وتمت الدراسة ديالو في إطار واحد اللجنة كنعسمى اللجنة المشتركة ما بين الوزارة اللي كنعكف بالواردات.

تمت دراسة هذا الموضوع، وتم اقتراحات.. تقدمت اقتراحات لوزارة الاقتصاد والمالية، وتم أخذها بعين الاعتبار في القانون المالي ديال 2015.

ابغيت كذلك نأكد لكم على أن أبواب الوزارة مفتوحة لدراسة كل قضية كنعشوفوا أن بالفعل خصنا نراجعو التعريفية الجمركية ديالها، احنا مستعدين على أساس أن القطاع الفلاحي ما يكون متضرر، لأن التعميم ما يمكنه يكون.

القطاع الصناعي، أنا تكلمت، المواد المبوبة من 25 لـ 97.

بالنسبة للمواد من 21 حتى 24، عندها واحد التدبير خاص (un traitement spécial)، إذن احنا مستعدين إلى كين شي طلب، مع الأسف السنة الماضية توصلنا بطلب واحد تمت دراستو، تم أخذه بعين الاعتبار في القانون المالي الحالي.

إذن، الوزارة مفتوحة أمامكم للاقتراحات اللي كنعشوفوها أننا نرفعو أو نخفضو من التعريفية الجمركية، وهاذ الشئ كيتدار في إطار قانون 13.89 ديال التجارة الخارجية، احترام التزامات المغرب.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

<sup>5</sup> Confédération Générale des Entreprises du Maroc

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار لبط  
السؤال.

#### المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.  
السادة الوزراء المحترمين،  
إخواني المستشارين،  
السيد الوزير،

تكثسي تقارير المجلس الأعلى للحسابات أهمية بالغة في الوقوف على  
بعض حقائق التسيير الإداري والمالي للشأن العام، والأهم في هذه التقارير  
ليس هو المتابعة الجنائية أو الإدارية للمسؤولين عن الاختلالات، بقدر ما  
هو تنزيل التوصيات الواردة في هذه التقارير على أرض الواقع، بما يساهم في  
تحسين عمل الإدارات العمومية وتكريس الشفافية والمحاسبة والنهوض بنظام  
الحكومة ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون في علاقة المواطن بالدولة وفي  
تنفيذ السياسة العمومية.

في هذا السياق نساءلكم، السيد الوزير، عن مآل توصيات تقارير  
المجلس الأعلى للحسابات، وما الذي قامت به الحكومة من أجل تتبع  
توصيات التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات؟  
شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون

##### العامة والحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الموضوع من الأهمية بمكان. ونيابة عن السيد رئيس الحكومة كنبغي  
تأكد للسيد المستشار وأعضاء مجلس المستشارين أن أولا السيد رئيس  
الحكومة عاطي تعليمات صارمة بمذكرة لكل القطاعات الوزارية لتنفيذ  
التوصيات التي تصدر عن المجلس الأعلى للحسابات، إما كانت التوصيات  
ذات صبغة تأديبية إدارية، وأن القطاعات الوزارية تتخذ فيها المسؤولية، أو  
ملفات ذات صبغة جنائية، وكتجري فيها المسطرة، اتما راكم كنعرفوا كيفاش  
كتجري فيها المسطرة.

فيما يخص التوصيات، باش نكونوا واقعيين، ماشي كل التوصيات  
ساهل تنفذها، لأنه كاي التوصيات اللي كيمكن لك تعالجها فورا، لأنه فيها  
بعض الأخطاء الإدارية أو عدم احترام المساطر، وكاي احوايج اللي كتعلق  
بإعادة النظر أو هيكلة الإدارة، فهذا كيتطلب واحد الشوية ديال الوقت.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في  
هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس  
الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكومة حول مآل توصيات المجلس  
الأعلى للحسابات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.  
تفضل السيد الوزير.

#### السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بعد إذنكم يظهر أن هناك مانع حال دون حضور السيد الوزير أو  
تأخره، أتمنى أن يكون هذا المانع خيرا. إذا أذتم، السيد الرئيس، برفع  
الجلسة في انتظار وصول السيد الوزير، السيد محمد الوفا رجل مضبوط  
أيد عندو شي مانع، تمنى يكون خير.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الجلسة سيده نفسها.  
تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

لا، السيد الرئيس، ظاهر بأن تأخر السيد الوزير المعني مرده إلى  
البرنامج المعلن. وبما أن السيد وزير الصحة أعتذر في آخر لحظة، يظهر  
بأن السيد الوزير المكلف بالعلاقات لم يخبر زميله باش يجي في الوقت.  
لذلك، باش نوقفو الجلسة وتنسناو حتى معالي الوزير يجي، زعما هاذ  
الشي ماشي معقول وغير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

#### السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

كل واحد كيقوم بشغلو كما يجب. لو صح هذا الكلام لانطبق على جميع  
السادة الوزراء الذين كانوا في الترتيب على السيد وزير الصحة، الذي كما  
تلى السيد الأمين بأنه تغيب.. يالاه السي محمد، تفضل.  
شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة  
والحكومة حول مآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات.

فدلت قليلة جدا إن لم تكن منعدمة.

التقارير كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، ديال المجلس الأعلى للحسابات فيه جوج ديال الجوانب مهمة، فيه الجانب الأول وهو رصد الاختلالات ومنها الاختلالات التي تستوجب المتابعة والمحاسبة، ولكن فيها جانب آخر مهم جدا وهو التوصيات والاقتراحات التي كيجتهدوا فيها القضاة ديال المجلس الأعلى للحسابات، والتي من المفروض أن تكون في صلب الأولويات ديال العمل الحكومي إلى ابغينا تقنعو هاذ المواطنين بأنه راه احنا واخذين الطريق ديالنا باش نطويو صفحة ونبداو صفحة جديدة، لأنه في نهاية المطاف الحكامة لا تحارب بالشفوي، الحكامة هي سياسة، هي تدابير، هي خطط، هي إجراءات، هي أولا وأخيرا هي تتبع اليومي والمستمر.

ولذلك، نرجو أن يتم تدارك هذا الورش، لأنه مهم جدا بالنسبة لمستقبل بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد الوزير المتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

قررت باش نجي باش نشوفك ونشوفني، لأنه كنت كنشوفك.

ما أعتقد أنني خنوع، أنا شخصيا، لأنه العلاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي مسؤولية مشتركة بيني وبين السيد وزير الاقتصاد والمالية، وكمنشيو جوج ديال المرات لواشنطن، ثق بي وكنعرف بأنه غادي تتق بي، أن والله ثم والله ما كيفتي علينا لا البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي أي شيء، وأنه احنا اللي كقترحو على صندوق النقد الدولي، فاجأناهم بطريقة الإصلاح ديال صندوق المقاصة، فاجأناهم بطريقة إصلاح الموضوع ديال الكهرباء والماء، وأن النموذج المغربي اليوم ولى معمم على عدد ديال الدول.

نرجعو لما نحن بصدده، ولكن أنت درقي اشوية ديال السياسة، خليني حتى أنا ندير اشوية السياسة، ما كيفتي علينا، والله ما عندو ما يفتي عليك.

شوف آ سيدي كون اسبع وكولني. احنا خصنا نضمون الاقتصاد ديالنا وتقويوه ونديرو التوازنات اللي فارض علينا الدستور، وراه ما عند شي واحد اللي يدخل لك في أمورك، ولكن إلى كانت عندك الأمور ما قابطاش حيث تولي تمشي للسوق المالية في 2012 باش تسلف باش تخلص الموظفين، إيوا احني الراس، ما كقتولش لك الخنوع، ولكن ما كقتدوش

اللي مهم نكونو متأكدين منو أن لا السيد رئيس الحكومة ولا أعضاء الحكومة عاطيين اهتمام كبير للتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، كيف الشأن بالنسبة للتقارير اللي كنتيج عن المفتشية العامة اللي تابعة لوزارة المالية، والتي كتكون هي الأولى أجرت البحث إما ذات طابع إداري أو ذات طابع مالي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب الواضح.

في الحقيقة هذا خبر كيفرح، السيد رئيس الحكومة تعطي تعليمات لجميع القطاعات باش ينفذو التوصيات ديال المجلس. نسولك، السيد الوزير المحترم، متى سيشرع في تنفيذ هذه التعليمات؟ ومتى هاذ التعليمات غادي تبدا تعطي النتائج ديالها ونشوفوها بعينينا؟

السيد الوزير المحترم،

اسمح لي ما تقلقش نقول لك واحد المسألة، أنا كنشوف بأن هاذ التعليمات شأنها شأن الكثير من الالتزامات ديال الحكومة اللي هي موثقة في البرنامج الحكومي.

اليوم، السيد الوزير المحترم، كين واحد الواقع كيعمي في العين، هي أن السياسة ديال الحكومة المتعلقة بتسيخ الحكامة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وما إلى ذلك، السياسة محدودة جدا، والحصيلة ديال هاذ السياسة بالكاد يمكن نلقاو شي إنجازات، بالكاد، ولكن ما كينش شي حاجة كتفرح، شي حاجة نقولو راه طوينا الصفحة وابدنا صفحة جديدة.

السبب اعلاش، من بين أسباب أخرى، هو أن هاذ الحكومة المحترمة رفعت شعارات كبيرة ورنانة، ووعدت بأشياء كثيرة، هاذ الشيء كلو شي دارتو بكثير من الضجيج وبالكثير من الصخب وبالكثير من الشفوي. أنا عارفك بأنه، السيد الوزير، في قرارة نفسك، الداخل ديالك كتقول هاذ السبي بنشماش عندو الحق، ما شفتناش هاذ الشيء بعينينا.

بالله عليك ملي كندير مقارنة، كيفاش كتعامل الحكومة مع التوصيات ديال صندوق النقد الدولي، كيفاش كتعامل مع التوصيات ديال مؤسساتنا الوطنية بحال المندوبية السامية للتخطيط وبحال المجلس الأعلى للحسابات، في التعامل ديال الحكومة مع التوصيات ديال صندوق النقد الدولي، كنبان الحكومة تلميذ مجتهد خنوع، وبعض المرات كيقققف كيطبق ذاك الشيء يعني تطبيق حرفي، ولكن لما يتعلق الأمر بالتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، إلى أنا وياك جلسنا ودرنا جرد ديال التوصيات اللي خرجت في التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، غادي نلقاو بأن النسبة اللي

الاختيار اللي درتي.

احنا لحد الآن محجرين من موضوع المواد النفطية كلها، باستثناء غاز البوتان، هو اللي باقي عندنا في صندوق المقاصة، والله سبحانه وتعالى يسر الأمر اللي اشوية خلى حتى تعطل باش نخرجو بشي علاج، هو أنه انخفض البوطة، غاز البوتان انخفض، كنا كنبشروه في 2014 بـ 1000 دولار للطن، اليوم في الصباح كيدير تقريبا 420 دولار، الله سبحانه وتعالى سهل. ما كنبغوش نقولو هاذ الشي، ولكن المغاربة، البركة، إيه آ السبي، الله سبحانه وتعالى سهل أمرنا.

ولذلك، حتى ذاك الشي اللي اعطينونا في الاعتمادات ديال قانون المالية ديال 23 مليار ديال الدرهم اللي جزء فيها كبير غادي يمشي للبوطة، راه كيخفاف وغادي نكونو ملتزمين بالغلاف المالي اللي مقرر في الميزانية، واللي اتنا اعطينوها للدولة المغربية من خلال التصويت ديالكم على قانون المالية لسنة 2015.

الي مهم عندنا هو راه قمنا بواحد التجربة اليوم فيما يسمى بالمقايضة، هاذي غدا إلى قدر الله وحصلنا، عندنا واحد التجربة في بلادنا ديال المقايضة، باش ما نعاودوش نكررو الخطأ اللي وقع، كانت عندنا المقايضة في عام 2000 وقفناها.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد جمال سكاك:**

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

وتتقولو بأن رفعتو الدعم، ابقى ساير ديال البوطة، وفيها هو هاذ الفقير؟ هاذ الدعم هذا اللي تيتسنوا كاع المواطن اللي ما عندوش، تيتسنى الأرملة ياخذوا الدعم، المطلقات ياخذوا الدعم، قتم بـ 100 كيلو ديال الضو، ما ابقاتش كافية 100 كيلو ديال الضو، 150 ما كفايش، اللي عندو 3 ديال الدراري واش ييدي في الليل يظفي عليهم الضو؟ راه ما يمكنش إلى عندو الدراري تيحفضوا، راه ما يمكنش والصيف جاي، والماء حتى هو اللي هو 12 متر مكعب، حتى هو واش هاذ الناس ما يشربوش، ما يغسلوش؟ إلى كان، السيد الوزير، رفعتو الدعم على هاذ الشي خصنا نعطيو واحد الفئة اللي هي هشة، ما عندهاش، تتسنى، راه الله غالب، راه عندهم الدراري ما خدامين ما ردامين، مثل المناطق ديال الأطلس. راه مناطق الأطلس خصم كحكومة، خصم تجبو تزوروننا تما، وأجيو تشوفوا الناس تتطلب، تتسعى، ما عندهاش، وبالخصوص في المناطق ديال الجبل، الناس هابطين ما لقوا حتى تيمشيو ما عندهم حتى باش يركبو حتى في الطوبيس، وتيتسنوا هاذ الدعم اللي قلتو غادي تعطيوهم، واحنا تنقولو لهم أودي هاذ الدعم اللي ترفع وهاذ المقايضة وهاذ الشي غادي تاخذوا اتما

نقولو كلشي.

غترديني 43 دقيقة.. ولي فتها كاع؟

**السيد رئيس الجلسة:**

راه فتها.

السؤال الثاني موضوعه تقييم نظام المقايضة، فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

**المستشار السيد جمال سكاك:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد طبقت الحكومة بكل شجاعة نظام المقايضة، حيث أعطى نتائج إيجابية أعاد من خلاله الانتعاش للاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

هل قتم بتقييم موضوعي لهذا النظام بعد نزول ثمن البترول إلى حدود 43 دولار؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة**

**والحكومة:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

ماشي احنا كنبغو المقاصة على ضوء انخفاض البترول، و43 دولار للبرميل، أودي لو كان غير بصح، كنعرفوا بأنه تزداد في البرميل هاذ الشهر هذا تقريبا انطلق من 58، وصل اليوم في الصباح لـ 66 دولار للبرميل.

احنا اليوم ما عندهاش المقايضة في المغرب، انتهت، بقات في غاز البوتان، في البوطا. وكناكد لكم بأنه كنعفرو في هاذ الموضوع ديال البوطة ولكن مازال ما وصلناش للحل، لأنه 40% كتستهلك المنزلي والشي لا كيتسهلك في قطاعات اقتصادية مهمة حتى هي، وبالخصوص في الفلاحة، باش ما نكدبوش على انفسنا، الفلاحة راه حتى هي راه قطاع إستراتيجي في بلادنا.

ولذلك، احنا كنعفرو في هاذ الموضوع، وما غنديرو خطوة إلا حتى إلى ما لقينا العلاج لهاذ الموضوع ديال البوطة، لأنه راه ملي كندير الدعم، نقوا بي كنجي من وراه تلاعبات، راه ابغينا ولا كرهنا، كل مرة كندير الدعم وكندخل الإدارة كنبدا التلاعبات. هاذي كيقولوا في (la source) ديال

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

إذن شكرا على مساهمتكم، انتهى الوقت السيد الوزير، اسمح لي،

انتهى الوقت ديا لكم.

رفعت الجلسة.

وغادي تديروا، وصدقنا احنا اللي تنكذبو، صدقنا احنا كمنتخين اللي معرضين لهاذ الشي.

كنشوف، السيد الوزير، خصكم تسرعوا بهاذ.. حتى الموظف البسيط والمتوسط، واش ما تنشوفوليهش حتى هو؟ وإلى رفعتو الدعم على اللبصانص وعلى المازوط، إيوا راه تزداد عليه مسكين حتى هو، راه عندو الطوموبيل صغيرة يهز اولادو، امشات ليه المانضة حتى هو غير في هاذ الشي، والأجور وقفت، وإلى كان هاذ الشي السبي الوزير راه ماشي زعما...